

عين النظام السوري على غرب دمشق بعد التسوية في درعا

القوات الحكومية تدخل درعا لأول مرة منذ عام 2011

يعيد دخول قوات النظام السوري لمدينة درعا البلد لأول مرة منذ 2011 بعد تسوية على مقاسها فرضتها روسيا، طريق الرئيس السوري بشار الأسد لاستعادة السيطرة على بقية المناطق الساخنة التي تحدى حكمه.

درعا (سوريا) - دخلت قوات النظام السوري الأربعة، إلى أحياء مدينة درعا البلد جنوبي سوريا وبدأت بتثبيت نقاط عسكرية، بموجب اتفاق رعته موسكو عقب تصعيد عسكري وحصار استمر أكثر من شهرين، فيما يسعى النظام إلى استثمار التسوية التي وصفها اهالي درعا بالمذلة في السيطرة على مناطق أخرى خارجة عن سلطاته من بينها ريف دمشق الغربي. ونشرت قوات النظام، نقاط أمنية عند مبنى حزب البعث الحاكم بالقرب من دوار "الكاوية"، وعند مبنى الشيبية على مدخل درعا المحطة، وعند مبنى المسلح البلدي جنوبي درعا البلد، وعند مبنى البريد في حي العباسية، وفي منطقة الشلال في مدخل طريق القبة، على أن تستكمل تثبيت نقاط أخرى في أحياء درعا. ويعتبر دخول وحدات من القوات الحكومية لأحياء درعا البلد هو الأول منذ منتصف عام 2011، إذ أن شرارة الثورة السورية انطلقت من محافظة درعا وتوسعت لتشمل بقية المناطق.

بسيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمام النظام مناطق ساخنة سوى ريف دمشق الغربي ومدينة بصرى الشام

ومع إحكام النظام السوري سيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها. ونقلت وكالة الأنباء الحكومية أن وحدات من الجيش دخلت إلى منطقة درعا العلم الوطني والبدء بتثبيت بعض النقاط وتمشيط المنطقة إيداً بإعلانها خالية من الإرهاب". وجاء ذلك بعد بدء تطبيق بنود الاتفاق النهائي منذ الأسبوع الماضي، وبينها دخول الشرطة العسكرية إلى درعا البلد وانتشار حواجز عسكرية لقوات النظام، وبدء المقاتلين من الرافعين بالبقاء في درعا من مقاتلين أو شبان مختلفين عن



مكاسب ميدانية بدعم روسي

الإيراني في جنوب سوريا أين تنتشر عدة ميليشيات إيرانية في محيط المدينة. وتتخذ الميليشيات الإيرانية من الفرقة الرابعة التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد غطاءً لانتشارها في جنوب سوريا وهو ما يثير الخاوف. ويسعى النظام السوري إلى استثمار التسوية، التي صيغت وفق شروطه وأجبر اهالي درعا البلد على القبول بها تحت تهديد السلاح وانحياز الضامن الروسي، لإحكام سيطرته على مناطق أخرى تهدده لاسيما في ريف دمشق الغربي. وصدرت أجهزة استخبارات النظام في ريف دمشق، قرارات تفرض إجراء

مساعات أميركية عاجلة للجيش اللبناني

المؤسسة العسكرية ركيزة أساسية في مواجهة نفوذ حزب الله

بيروت - وقع الرئيس الأميركي جو بايدن مذكرة رئاسية تسمح لوزارة الخارجية أنتوني بلينكن بمنح مساعدات فورية للجيش اللبناني بقيمة 47 مليون دولار، ما يعكس التزام واشنطن وحلفائها الغربيين بمنع انهيار أهم المؤسسات القادرة على مواجهة نفوذ حزب الله. ووجه بايدن بسحب ما يصل إلى 25 مليون دولار من السلع والخدمات من مخزون وموارد أي وكالة تابعة للولايات المتحدة لتقديم المساعدة الفورية للقوات المسلحة اللبنانية وسحب ما يصل إلى 22 مليون دولار من المواد والخدمات الدفاعية من وزارة الدفاع (البنطاون) لمساعدة الجيش اللبناني.

ويُنظر إلى الجيش اللبناني منذ فترة طويلة على أنه مؤسسة تمثل نموذجا نادرا يجسد الوحدة والفخر الوطني. وأدى انهيار الجيش في بداية الحرب الأهلية عندما انقسم وفقا لانتماءات طائفية إلى تسريع انزلاق لبنان نحو سيطرة الميليشيات.

وتكثفت القوى الدولية مؤخرا وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا دعمها العسكري واللوجستي للجيش اللبناني لعدة اعتبارات على رأسها تعزيز سيادة الدولة ومنع انهيار آخر حصن أمن اللبنانيين، إلا أن الدعم الغربي موجه أيضا لمواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية التي قد يستغلها لفرص أجددته الداخلية والإقليمية.

ويقول مراقبون إن اندفاع الغرب لمساعدة المؤسسة العسكرية في لبنان التي تعاني من صعوبات مالية خانقة تهدد بانهارها، تعكس مخاوف دولية من أن تنسب الأزمة الاقتصادية الحادة التي لم تع الأطراف السياسية حلا لها حتى الآن في تفكك الحصن الأخير لأمن اللبنانيين في ظل أجددات داخلية وخارجية تترصد باستقرار البلاد.

وتتطلع الدول الغربية إلى دور أكبر للمؤسسة العسكرية اللبنانية نظراً لما تتمتع به من تقدير من كافة القوى السياسية في الداخل اللبناني، وستكون الدعائم الأساسية لذلك الدور ترجيح كفة الردع العسكري للدولة في مواجهة تنامي قدرات حزب الله العسكرية، لمنع أي ضغوط من الحزب لتحقيق مصالح سياسية في الداخل اللبناني أو تجاه ملفات إقليمية.

وقال مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية إن إدارة بايدن ترغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني للتصدي لحزب الله واحتواء نفوذ إيران في لبنان. وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه أن فريق بايند الأمني يرغب في تفعيل قدرات الجيش اللبناني بهدف التصدي لحزب الله المدرج على لائحة الإرهاب في واشنطن ومنع سقوط مؤسسات الدولة الأمنية اللبنانية بيد التنظيم وتنامي الاستياء في صفوف قوات الجيش بسبب انهيار العملة الذي أدى إلى محو أغلب قيمة رواتبهم. وأواخر 2019 في انهيار مالي يشكل أكبر تهديد لاستقرار لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

تفعيل التعاون القضائي بين القاهرة والخرطوم لن يحل مشكلة المطلوبين

القاهرة - يعد ملف المتهمين من قبل حكومتى مصر والسودان من الملفات المعقدة في غالبية الحوادث التي تمت بين الجانبين وحقت تطورات إيجابية وتمددت في مجالات مختلفة باستثناء المطلوبين، ما منح زيارة النائب العام السوداني مبارك محمود للقاهرة التي بدأت الأحد أهمية في سياق التباحث حول هذا الملف الشائك.

وأعلن المكتب الوطني للإنتربول في السودان الأسبوع الماضي تفعيل "النشرة الحمراء" بطلب من الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في تعقب مطلوبين رئيسيين من قادة النظام السابق ممن فروا عقب الإطاحة به، ومن بينهم مدير جهاز الأمن والمخابرات صلاح عبدالله قوش، المعروف بالصندوق الأسود في

في السودان، ويتم ربطه دائما بفلو النظام السابق بحكم الروابط السابقة ما جعل عملية تسليمه صيدا سياسيا ثميناً للحكومة المدنية. ولا يزال الملف محيرا في الداخل ما عرّض جهات قضائية للاتهام بالتواطؤ والتراخي في محاكمة الفلول، وجرت تغييرات في قمة الهرم القضائي السوداني لهذا السبب، شملت النائب العام.



ويعد ملف قوش من الموضوعات التي تطفو على السطح من وقت لآخر، حيث وجهت دوائر سودانية أصابع اتهام للقاهرة بأنها تأويه وتوفر له حماية أمنية فائقة وتمتع عن تسليمه بعد أن مددته معلومات حول دخول وخروج قيادات إسلامية وحقيقة الوضع الأمني في البلاد وتشابكاته الإقليمية. وأصبح الرجل من الشخصيات المثيرة للجدل في السودان، في الوقت الذي اعترفت فيه جهات شاركت في الثورة بأنه لعب دورا في تمكينهم من الوصول لساحة وزارة الدفاع، علّت أصوات بأنه أحد أبرز القيادات التي يجب محاكمتها بتهم تتعلّق بالفساد السياسي لضلوعه في مؤامرات حيكت مؤخرا ضد السلطة الانتقالية. واتهم نائب رئيس مجلس السيادة قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو مؤخرا رئيس المخابرات السودانية السابق قوش بالوقوف وراء أحداث هيئة العمليات في يناير 2020 التي تعد "تمردا عسكريا كامل الأوصاف"، وتورطه عن طريق ضباط موالين له في التخطيط للانتقال على السلطة الانتقالية. وبدأ اسمه يتردد في بعض العمليات الأمنية

وتولى المجلس العسكري الحكم ثم تشكلت السلطة الانتقالية الحالية، لكنه تعرّف من دون تفسير واضح، وهو ما تعاملت معه مصر بمرونة لأن أيًا من الأسماء المدرجة لم يعد يمثل تهديدا لأمنها. وقال الخبير في الشؤون الأفريقية أحمد حجاج إن زيارة النائب العام السوداني متصلة بالتطور الحاصل في العلاقات بين البلدين في مجالات متعددة الذي يمكن توظيفه في عمليات تبادل تسليم مجرمين، وليس مستبعدا حدوث ذلك في حالة صلاح قوش لترسيخ التعاون الأمني والقضائي.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن مذكرة التفاهم الموقعة بين المنظمتين القضائيتين في الدولتين استهدفت تضييق الخناق على المتهمين في قضايا عدة داخل أي منهما وعدم الهروب إلى الدولة الأخرى وهي لا تنفصل عن المساعي الحثيئة لضبط الحدود المشتركة وعدم تحويلها إلى أداة لتهرب عناصر إجرامية وإرهابية.

وتحتفظ مصر بالجنرال قوش لأنه يمتلك الكثير من المعلومات المتعلقة بخارطة الحركات الإسلامية في السودان والمنطقة المحيطة به، وقام بتسليم عدد من المطلوبين من الجماعات الجهادية لمصر بعد أن فرت إلى السودان. وأشار المتحدث باسم التحالف العربي لدعم السودان (حقوقي) سليمان سري، إلى أن من أخرج قوش من السودان بعض القيادات العسكرية التي "خانت الثورة" ولم تقم بتوقيفه والتخطف عليه، فقد كان معلوما أن

القيادات المتشددة التي عبرت من خلال السودان أو مكثت في أراضيه. وحظرت الولايات المتحدة لاحقا دخوله وأفراد أسرته أراضيه، وأرجعت قرارها إلى الاتهام بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن لديها معلومات موقفة بتورطه في عمليات تعذيب خلال عمله في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، ما يعنى أنها رفعت الغطاء السياسي عنها ولا توجد ممانعات لتسليمه.

وأعلن المكتب الوطني للإنتربول في السودان الأسبوع الماضي تفعيل "النشرة الحمراء" بطلب من الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في تعقب مطلوبين رئيسيين من قادة النظام السابق ممن فروا عقب الإطاحة به، ومن بينهم مدير جهاز الأمن والمخابرات صلاح عبدالله قوش، المعروف بالصندوق الأسود في

القاهرة - يعد ملف المتهمين من قبل حكومتى مصر والسودان من الملفات المعقدة في غالبية الحوادث التي تمت بين الجانبين وحقت تطورات إيجابية وتمددت في مجالات مختلفة باستثناء المطلوبين، ما منح زيارة النائب العام السوداني مبارك محمود للقاهرة التي بدأت الأحد أهمية في سياق التباحث حول هذا الملف الشائك. وأعلن المكتب الوطني للإنتربول في السودان الأسبوع الماضي تفعيل "النشرة الحمراء" بطلب من الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في تعقب مطلوبين رئيسيين من قادة النظام السابق ممن فروا عقب الإطاحة به، ومن بينهم مدير جهاز الأمن والمخابرات صلاح عبدالله قوش، المعروف بالصندوق الأسود في



الصندوق الأسود